ظاهرة العنف السياسى فى المجتمع المصرى*
آراء ذوى الخبرة حول المكون الثقافى المهيئ للظاهرة

سوسن فايد**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث وراء الأسباب والمصادر المحفزة لتشكيل المكون الثقافى المهيئ لتنامى ظاهرة العنف السياسى بالمجتمع المصرى على ثلاثة مستويات : الإقليمى والدولى ، والمحلى من واقع المجتمع المصرى ، والمكون الثقافى المرتبط بالحركات الإسلامية فى مصر . واتبعت الدراسة أسلوب جلسات النقاش الجماعية لمحاولة وصف وتفسير المكون الثقافى المرتبط بتنامى الظاهرة – واعتمدت على عينة عمدية من ذوى الخبرة من علماء النفس والاجتماع والسياسة والقانون وبعض الإعلاميين والمفكرين وأصحاب التخصص فى دراسات الحركات الإسلامية .

ومن أبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن المكون الثقافى للعنف يرتبط بجذور تاريخية ، ذات طابع دينامى حيث تتزامن العلاقات الارتباطية والأسباب التى تدفع إليه وتأخذ شكلا تراكميا معقدا ، سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى أو من واقع خصوصية المجتمع المصرى حيث الإخفاقات فى السياسات العامة ، وفى المقابل وقوع جماعات العنف السياسى فى أخطاء التفسير وتأويل النصوص من وجهة نظرهم ، واعتناق ثقافة العنف تحقيقا لأهداف سياسية .

مقدمة

شهدت المجتمعات الإنسانية فى مختلف مراحل تطورها العديد من أنماط العنف، الأمر الذى يدفعنا إلى القول إن العنف كان – ولا يزال – يمثل أحد المكونات

* تقرير فرعى ، لدراسة أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بعنوان : العنف السياسى في المجتمع المصرى ، تحت إشراف أ. د . قدرى حفنى وتضم هيئة البحث أ. د . نجوى حافظ مستشاراً ، أ . د . مها الكردى عضواً ، د . سوسن فايد باحث رئيسى ، د . الشيماء على عبد العزيز عضواً .

** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الرئيسة لتطور السياق التاريخى للبشرية . إن الوقائع التاريخية تدلنا على أن العنف يُعد وسيلة من وسائل الصراع الأيديولوچى سواء بين الدولة والجماعات السياسية وبعضها بغرض فرض إحداها سيطرتها . أو تكريس كينونتها على صعيد الواقع السياسى[١].

وتُعدّ جماعات العنف السياسى ذات الأيديولوچية الدينية ، من أبرز أنماط العنف الذى تعرض له المجتمع المصرى ، كحركة أصولية ، وكأيديولوچية للطبقات الوسطى والدنيا . إلا أنها لا تُعد حركة دينية بالمعنى الواسع للمفهوم مثل الحركات الإسلامية التقليدية كالوهابية والسنوسية والمهدية ، خاصة إذا ما أضفنا إليها طابعها الأيديولوچى . لذا يمكن فهم الحركة الأصولية على أنها تعبير عن واقع اجتماعى ونتاج مرحلة تاريخية تسعى إلى تطهير المجتمع أو تدمير المجتمع الفاسد والعودة إلى الذات الإسلامية الأصلية [٢] .

وينبغى أن تشير هنا إلى أن العنف ليس ظاهرة مستحدثة أو طارئة على بعض الجماعات الأصولية الدينية – وإنما هو شئ ينتمى إلى تركيبها ذاته ، وهو جزء لا يتجزأ من تكوينها الذهنى والنفسى ، وهو وسيلتها لتحقيق أهدافها .

إن العنف الدينى الذى جاء من خلال الجماعات الإسلامية ، هو ما يطلقون عليه فى خطابهم "الجهاد" تلك الفريضة التى أخذت مسحة تقديسية باسم الدين ، تعتبر إحدى صيغ الصراع الطبقى[٣] .

والسؤال المهم وبحق هو كيف تتكون ثقافة العنف وتنتشر ؟ ولماذا تجد استجابة عالية من الشباب ؟ وكيف يمكن تحقيق ثقافة الاعتدال من خلال الأيديولوچية الوسطية للتيار الإسلامى ؟

لقد أضحت فرص تنامى العنف السياسى مثاراً للجدل والنقاش والبحث، لذا نجد أن مخرجات الدراسات [٤] التى تناولته تعددت بتعدد التوجهات النظرية

والأيديولوچية وكذا التخصصات المختلفة – فعلى سبيل المثال نجد أن البعض يرى أن هذه الظاهرة تعود إلى غياب الديمقراطية ، والفجوة بين السلطة والجماهير وتفسخ العقد الاجتماعى بينهما . وآخرون يرون أن العنف الدينى يرجع إلى ما يشهده المجتمع من اختلالات هيكلية وأزمة اقتصادية ، كما أن هناك من يرى أن ذلك يعود إلى افتقاد المجتمع إلى المشروع القومى ، وغياب الهدف المجتمعى العام ، وسيادة ما يسمى بالحل الفردى ، ووضوح التباينات الاجتماعية الطبقية ، فضلاً عن تنامى ظواهر الإحياء الدينى المرتكز على الشروح المشبوهة للدين ، وبناء عليه نرى أن مناقشة أبعاد الظاهرة لا زالت داخل إطار المبارزات الفكرية والأيديولوچية ، وتهتم هذه الدراسة فى إطار الأبعاد الاجتماعية والسياسية لظاهرة العنف السياسى بالمرتكزات الثقافية أو بمعنى آخر وكما عبر عالم السياسة الفرنسى "Bertrand Badia" بأنه لا يوجد تفسير ثقافى لحالة نقية إنما لابد من الأخذ فى الاعتبار الممارسة الاجتماعية والأبعاد السياسية [٥] . وهنا يصبح التداخل بين السياق الاجتماعى والسياسى والثقافى أمراً لا مفرّ منه وهو ذات أهمية كبرى فى تفسير أبعاد ظاهرة العنف السياسى وخاصة ذات الأيديولوچية الدينية .

وتهدف الدراسة إلى وصف وتفسير جملة الأسباب التى تهيئ بخلق حالة من ثقافة العنف وزيادة احتمالية تكوين جماعات العنف السياسى بين وجهة نظر نخبة من المفكرين والعلماء وذوى الخبرة فى إطار عدد من جلسات النقاش الجماعية تسعى لتحليل هذه الحالة فى صورة أقرب إلى المادة الخام الأولية التى تعبر عن البعد الثقافى الذى يفسر أسباب وجودها . مع الوضع فى الاعتبار السياق الاجتماعى والسياسى ، فهو يمثل مجمل المواد الأخرى المتفاعلة على المادة الخام التى تشكل مع هذا الأصل الثقافى المهيئ لتنامى ظاهرة العنف السياسى .

إذاً فإن طرح هذه القضية على بساط البحث يأتى من حكم لاريب فيه ، ألا وهو أننا أمام ظاهرة متعددة العوامل المتراكمة والمتداخلة وهى جد خطيرة ولها انتشار واسع المدى سواء على مستوى القواعد الشعبية الواسعة أو حتى على مستوى المثقفين .

وهو ما يستوجب تأسيس طرح علمى للبحث وراء الأسباب المحفزة للظاهرة بدرجة اهتمام تكافئ خطورتها على مستقبل المجتمع المصرى .

أولاً : الإطار النظرى للدراسة

هناك إجماع بين المفكرين والباحثين فى العلوم الإنسانية على أن العنف السياسى يمثل تهديداً مباشراً للديمقراطية كنظام سياسى ولممارسة الديمقراطية كسلوك اجتماعى .

ولا شك أن ظاهرة العنف السياسى لم تسلم منها ثقافة أو منطقة بمعنى أنه لم يقنع بتوجيه ضرباته على النظم السياسية الحاكمة فى بلاد عربية أو إسلامية محددة ، على أساس أنها تمثل الطغيان الذى ينبغى مواجهته بالانقلاب عليه وباستخدام كل الوسائل ، بما فى ذلك قتل المدنيين الأبرياء ، لكنه وسع من نطاق رؤيته لممارسة العنف السياسى ليضع فى دائرة أهدافه الغرب عموماً باعتباره يمثل الكفر والانحلال من وجهة نظر أصحاب الفكر المتطرف الأيديولوچى الذى ينتسب للإسلام زوراً وبهتاناً [٦] .

وغنى عن البيان أهمية تحديد مدى مسئولية ثقافتنا العربية الإسلامية عن انتشار أفكار ممارسات العنف والإرهاب . فترى .. هل نسلم بأن أولئك المتهمين بممارسة العنف والإرهاب إنما هم نتاج ثقافتنا العربية الإسلامية السائدة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ... فهل نحن على استعداد للالتزام بتعديل منطلقات تلك الثقافة

وإلى أى حد يكون التعديل المقبول ؟ ألا يعنى ذلك اعترافاً علينا أمام جماهيرنا وأمام العالم الخارجى بأننا كنا مخطئين بدرجة أو بأخرى ؟ أم أننا نفضل تبرئة ثقافتنا تماماً من شبهة الحض على العنف والإرهاب ، ملتمسين للموقف تفسيراً آخر ؟

وليس ثمة ما يؤكد – فى إطار علم النفس الاجتماعى على الأقل – أن التشدد أو التطرف الفكرى ، مهما بلغت درجته ، يمكن أن يؤدى تلقائياً إلى ممارسة عنف من أى نوع .. صحيح أنه يؤدى إلى العديد من التشوهات الانفعالية والفكرية وهو ما يؤدى إلى العجز الفكرى عن الرؤية الموضوعية . (٧)

كما أن تحول الأفكار والانفعالات إلى ممارسات سلوكية ، يتطلب أن يتوافر إلى جانبها العديد من الخصائص والسمات النفسية الاجتماعية والموقفية . فكراهية الآخر مهما بلغت شدتها لا تكفى وحدها للتنبؤ بممارسة العنف حيال هذا الآخر ، بل إنها قد تؤدى عملياً إلى الانسحاب كلية من مواجهة هذا "الآخر" المكروه . وفضلاً عن ذلك .. فإن حقائق التاريخ البعيدة والقريبة ، تؤكد ما نذهب إليه .

إن محاولة القضاء على الأفكار بدعوى اجتثاث الجذور الفكرية للعنف أو للعنف السياسى ، ليست سوى أوهام تدحضها حقائق العلم والتاريخ معاً . فحين تحاول السلطة ذلك ، فإنها لا تنجح – فى المدى البعيد – فى القضاء على أى من الفكر والسلوك . وكذلك .. فحين يحاول المتمردون على السلطة توجيه رصاصاتهم إلى من يعتبرونهم رموزها الفكرية ، فإنهم يغامرون بتعريض مجمل مسعاهم للانتكاس . (٨)

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هو كيف نواجه ثقافة العنف ؟ هناك إجابة تقليدية تتمثل فى استخدام الوسائل الأمنية والأدوات السياسية ، وهو منهج فى

تقديرنا عقيم ، لأنه ليس بالأمن وحده يجابه العنف والإرهاب . وهناك إجابة أخرى نتبناها وتتمثل فى منهج السياسة الثقافية الذى تقوم على أساس تحليل عميق لظواهر العنف السياسى والإرهاب الذى يمثل أعلى درجاته ، تمهيداً لاقتراح سياسات ثقافية فعالة قادرة على مواجهة هذه الظواهر على المدى الطويل .

واستناداً إلى مجموعة من نتائج الدراسات والبحوث العلمية التى استطاعت البحث فى مجموعة من الفروض العلمية التى اعتبرتها أساساً صالحاً لإمكانية تقديم تفسير متكامل لتفشى ثقافة العنف وخاصة فى المجتمعات النامية وهو تفسير يمتلك علميته وصدقه الإمبريقى .

وسوف نذكر فيما يلى بعض هذه النتائج والتفسيرات :

١ – انتشار وسيادة العنف فى بناءات التنمية والانتقال : مدلول هذه النتيجة هو التأكيد على بناءات التنمية ، وكذلك عملية الانتقال الدينامى من نمط بنائى إلى آخر سواء كان هذا الانتقال راديكالياً أو تدريجياً . باعتبارها تشكل مناخاً ملائماً لنمو مشاعر الاحتجاج . ذلك لأنه من شأن هذه الفترات شيوع عمليات كثيرة من التخلى والاكتساب . مما يجعل العقل أو السلوك الاجتماعى فى مرحلة معينة يتم فى إطار حالة من الأنومى ، أو ما يسمى بحالة انعدام القاعدة ، ومن شأن هذه الحالة أنها تولد القلق والارتباك ومن ثم التوتر . بل إن هذه الحالة قد تؤدى إلى شعور بعض الجماعات بالحرمان إذا قارنت إسهاماتها بامتيازات غيرها من الجماعات الأقل إسهاماً . كل ذلك من شأنه أن يولد حالة من التوتر والشعور بالحرمان أو الإعلان عن هذا السخط ، أو من خلال فرض بعض القواعد البنائية عنوة . وقد يؤدى فرض أى طرف لهذه القواعد إلى التصادم مع مصالح

الآخرين ، الأمر الذى يولد العنف . إلى جانب ذلك فقد تحاول بعض الجماعات التخلص من هذا الوضع غير المحكوم بقاعدة والذى يسوده التناقض عن طريق إجراءات ثورية وعنيفة .

٢ – ارتفاع معدلات العنف فى فترات التوتر الاجتماعى : يؤكد مضمون هذا المؤشر أنه إذا تخلقت فى فترة معينة بعض مصادر التوتر فإن ذلك سوف يؤدى إلى ارتفاع نسبة وقائع العنف فى إطاره . قد تفرض مصادر التوتر على المجتمع من خارجه ، وقد يكمن أساسها فى تخلق تناقض بين عناصره الأساسية المكونة . كإمكانية ظهور تناقض بين قيم الثقافة من ناحية وتفاعلات الواقع الاجتماعى من ناحية أخرى . أو تخلق بعض الصعوبات داخل الواقع تعمق إشباع الشخصية لحاجاتها ، بحيث يخلق هذا الموقف عدم رضاء الشخصية عن السياق المحيط .

٣ – ميل ظاهرة العنف إلى الانتشار فى السياقات الحضرية : تؤكد هذه النتيجة على إمكانية انتشار ظاهرة العنف فى السياقات الحضرية خاصة حضر المجتمعات النامية وذلك لعاملين . ويتمثل العامل الأول فى أن هذه السياقات تعانى عادة ظروفاً كثيرة تفرض عليها الحرمان كعدم توافر الضرورات اليومية بالدرجة الملائمة والكافية كالمواصلات مثلاً وانخفاض مستوى الخدمات والاختناقات السلعية ، هذا إلى جانب تواجد السلطة المسئولة عن ذلك "كالشرطة وسائر الأجهزة الحكومية" داخل المناطق الحضرية . وهو الأمر الذى يوفر إمكانية الصدام إما بفعل عجز الجهاز الإدارى عن أداء مهامه نحو الجمهور أو بسبب تضخم حجم التوتر المتراكم والمختزن . هذا فى حين يؤكد العامل الثانى على إمكانية قيام العنف فى السياقات الحضرية ، وذلك باعتبارها السياقات الجاذبة للمهاجرين من

كافة أنحاء المجتمع . ومن ثم فهى تمثل الساحة التى تتواجد فيها جماعات متباينة ثقافياً إلى جانب كونها تتشكل من الجماعات الهامشية التى تعانى حاجاتها الأساسية الحرمان من عدم الإشباع . وذلك من شأنه أن يخلق إمكانات الصدام بينها . هذا بالإضافة إلى ان هذه الجماعات تتشكل عادة من أقليات ذات هويات محددة وذات موقف جماعى إذا حدث تهديد لها من الخارج عليها . يؤكد ذلك أن غالبية أحداث العنف التى تقع عادة فى العواصم الحضرية والمدن الأساسية الأخرى . إلى جانب ذلك فإننا نجد أن الأحياء الشعبية هى عادة أحياء المهاجرين الذين – إلى جانب معاناتهم مشكلات السياق الحضرى – يعانون مشكلات التكيف المتوتر مع السياقات والثقافات الجديدة .

٤ – فرض الحرمان النسبى : وتؤكد هذه النتيجة على قيام علاقة بين الشعور بالحرمان النسبى وبين إمكانية المشاركة فى أحداث العنف . وتفسير ذلك أن الحرمان النسبى يشير إلى الشعور بحالة من الإحباط الدائم وعدم الإشباع برغم توقع ذلك والطموح إليه . ويختلف الحرمان النسبى عن الحرمان المطلق من حيث إن هذا الأخير تتم صياغته نظامياً فى بناء الشخصية ، كرضاء النساء بمكانتهن الدنيا بالنظر إلى الرجال فى معظم المجتمعات فيما يتعلق ببعض الامتيازات . وعد إقدام الفئات شديدة الفقر على التخلص من هذا الوضع ، كذلك الصغار فى مكانتهم بالنسبة للكبار . بيد أن البناء الاجتماعى قد يتعرض لمجموعة من الظروف التى تعمل على تحويل الحرمان المطلق إلى حرمان نسبى . وفى هذه الحالة يرتفع مستوى التوقع ، وفى حالة عدم توافر الإشباع الملائم فإنه يؤدى إلى حالة من عدم الرضا أو الشعور بالحرمان بالنظر إلى الامتيازات التى تتمتع بها جماعات

أخرى تشغل نفس المكانة وتؤدى نفس قدر الإسهام أو أقل منه . وبذلك يؤكد افتراض الحرمان النسبى أنه كلما زادت الفجوة اتساعاً بين التوقعات وإمكانات الإشباع أدى ذلك إلى إمكانية القيام بمحاولة إيجابية تتسم بأحد أشكال العنف والاندفاع للقضاء على هذه الفجوة الكائنة .

٥ - انتشار العنف بين الشباب كفئة عمرية : ويعد هذا المؤشر عاملا مشتركاً بين نتائج دراسات العنف ؛ حيث إن فئة الشباب تعتبر من أكثر فئات المجتمع إمكانية للمشاركة فى حوادث العنف والثورة . ويرتكز هذا على أساس أن الشباب هم الفئة التى تتسم علاقاتها بالبناء الاجتماعى بنوع من الاتصال والانفصال . فهم على اتصال بالبناء الاجتماعى لكونهم الفئة صاحبة الدور الرئيس فى العملية الإنتاجية - وخاصة فى المجتمعات التقليدية والنامية ، وإلى حد ما فى المجتمعات المتقدمة - ومن ثم فإسهامهم بارز فى العملية الاجتماعية . هذا بالإضافة إلى كونهم أصحاب مجتمع المستقبل الذى يتخلق نقياً بإلغاء سلبيات الحاضر . وهم على انفصال عن البناء القائم ، لأن بناء شخصياتهم لم تتم صياغته نظامياً بصورة كاملة بعد ؛ فهم ليسوا كالشيوخ الذين حدثت لهم هذه الصياغة النظامية التى تنظم حركتهم وفق قواعد المجتمع وتقاليده ، وهو الأمر الذى سلبهم الإيجابية والثورية ؛ فهم ليسوا كالصغار وانفصالهم النسبى عن بناء المجتمع ، وذلك لأنهم مازالوا بعيدين عن المشاركة بإسهام إيجابى فى التفاعل الاجتماعى والعمليات الاجتماعية السائدة . مجمل علاقات الانفصال والاتصال هذه أن هناك تفاعلاً دينامياً بين فئة الشباب وبناء المجتمع ، تجعل الأولى ذات حساسية خاصة لأى تأثير قد يطرحه البناء عليها .

٦ – ميل الجماعات المحددة المعالم إلى سلوك العنف : وتعد هذه النتيجة من أهم المؤشرات المتعلقة بهذه الظاهرة ، وهو لا يتعلق بالجماعات العنصرية لخاصيتها العنصرية ، ولكن لكونها جماعات لها حدودها الواضحة داخل بناء المجتمع . إذ يؤدى التحديد الواضح لهوية هذه الجماعات والدرجة العالية لتجانسها الداخلى عادة إلى نوع من التباين الحاد مع السياق الخارجى المحيط . فى هذا الإطار قد تبالغ بعض الجماعات فى تحديد مكانتها والدور الذى تؤديه فى إطار العملية الاجتماعية . ومن ثم فهى قد تشعر بالحرمان النسبى إذا هى قارنت ما تناله بالنظر إلى إسهامها ، أو بالنظر إلى إسهام وامتيازات الجماعات الأخرى . وإذا لم تكن نتيجة المقارنة لصالحها فإن ذلك قد يؤدى إلى تولد بعض التوترات التى قد تتراكم لتخرج فى شكل انفجارى إذا تخلقت الظروف التى تؤدى إلى تكثيف مشاعر السخط وعدم الرضا بشكل حاد[٩] .

ومن واقع خصوصية المجتمع المصرى لأنواع من العنف السياسى منها ذات طابع تلقائى أو العنف السياسى الطائفى ، أو العنف السياسى الدينى . أو العنف السياسى المصاحب للثورات .

ونشير لأهم أحداث العنف السياسى التى تعرض لها المجتمع المصرى تبعاً لتلك الأنواع ، فعلى سبيل المثال يتجلى العنف السياسى التلقائى غير المنظم الذى يتسم بالانفعال واللاعقلانية فى أحداث ١٧ – ١٨ يناير ١٩٧٧ الذى يعد من أعمال الشغب وهو أكثر أساليب العنف السياسى تأثيراً سلبياً على المنشآت العامة ووسائل المواصلات وتعرض المجتمع للتخريب أو التدمير ، فضلاً عما يحدثه من الخوف والرعب بين المواطنين وعدم التعاطف الجماهيرى .

وقد تجسد العنف السياسى الاقتصادى بالواقع المصرى من خلال التظاهرات الاحتجاجية المتكررة المضادة للنظام منذ سنة ٢٠٠٦ إلى الآن من قبل قوى وفئات اجتماعية متعددة من الأطباء والمدرسين وأساتذة الجامعات والصيادلة والموظفين والعمال ... إلخ حيث كانت لهم مطالب اقتصادية تتمثل فى الحصول على حقوق اقتصادية ورفع الأجور وتحديد أسعار السلع وهى فى الغالب قوى محدودة من حيث وزنها العددى ، ومن ثم فإن هناك حدوداً لقدرتها على الانخراط فى مظاهرات عامة وواسعة النطاق لأن ذلك يتطلب إمكانات كبيرة من حيث عملية الحشد والتعبئة والاتصال ، فضلاً عن وجود قضايا كبرى أخرى تجمع قطاعات واسعة من المواطنين على رفضها والاستعداد للتعبير عن هذا الرفض بسلوك تظاهرى ؛ وبناء عليه فإن التناول الاقتصادى له حضور مؤثر فى سوق التفسيرات الخاصة بالظاهرة .[١٠]

أما العنف السياسى على أساس طائفى فهو محدود كماً وكيفا وعلى فترات متباعدة وغالباً تتدخل عناصر لها مصالح فى تصعيده ، وكان حادث قرية الكشح وحادث كنيسة القديسين بالإسكندرية من أبرز الأمثلة على هذا . إن البعد الطائفى فى تفسير أحداث العنف يحتل ، بصفة منتظمة ، مركزاً أساسياً لايستحقه بغير شك . ويتضح من الجرد الإحصائى لأحداث العنف عموماً ، أن التوترات التى تسيطر على المسرح السياسى المصرى لا تقوم على مواجهة بين طائفة دينية وأخرى بقدر ما تقوم على مواجهة بين النظام ومختلف الفئات المعارضة له ، والفئة الأكثر نفوذاً تتمثل فى التيار الإسلامى الواسع المتعدد الأشكال .

والعنف السياسى الدينى هو الأكثر انتشاراً فى المجتمع المصرى فقد كانت بعض الجماعات الإسلامية المسيسة هى القوى الرئيسة التى مارست

العديد من العمليات الإرهابية فى مصر منذ منتصف السبعينيات ، ففى عام ١٩٧٦ برز العديد من الحركات الإسلامية المتشددة التى انخرطت فى أعمال العنف المضادة لرموز النظام من ناحية ولبعض الفئات والممارسات الاجتماعية فى المجتمع من ناحية أخرى ؛ منها جماعة المسلمين المعروفة إعلامياً باسم "جماعة التكفير والهجرة" وهى التى نفذت عملية اختطاف الشيخ الذهبى واغتياله فى سنة ١٩٧٧ ، وتنظيم الجهاد الذى اغتال الرئيس السادات ونفذ أحداث أسيوط سنة ١٩٨١، والجماعة الإسلامية التى انشقت على تنظيم الجهاد منذ منتصف الثمانينات وأميرها هو الدكتور "عمر عبد الرحمن" وتعتبر المسئولة عن النسبة الأغلب من أعمال العنف والإرهاب التى مارستها التنظيمات الإسلامية خلال النصف الثانى من الثمانينات ومطلع التسعينات وبخاصة فى بعض محافظات الصعيد مثل بنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج [١١] .

وقد تزامن كتابة هذا التقرير مع اندلاع ثورة ٢٥ يناير التى سوف يشهد عليها تاريخ مصر ، لأنها سوف تحدث تحولات ثورية كبرى ولكنها لم تكتمل بعد .. ويكفى أن نعبر عنها الآن ونحن نعاصرها ، بأن وقودها كان الكبت الشديد والقمع من حديد والحرمان المطلق والفقر العميق والظلم وغياب العدالة واستشراء الفساد الذى أصبح أقوى من النظام . وهو ما جمع بين شباب مصر على وحدة الألم والأمل . وقد نسجوا مجتمعاً افتراضياً على الإنترنت (الفيس بوك) للتواصل وطرحوا أفكاراً للخلاص من الفساد وفتح آفاق للإصلاح ، وعندما نزلوا لوقفة احتجاجية فى يوم ٢٥ يناير اشتعلت الثورة والتف الشباب مع جموع الشعب بكل أطيافه وفئاته حيث وجدوا أنفسهم على طريق ثورة سلمية سلمية – هكذا كان الشعار – لا رجعة إلا بسقوط النظام . وقد وقع شهداء نتيجة العنف المضاد من السلطة ورموز النظام لهذا يمكن القول بأن التحولات الثورية الكبرى فى تاريخ الأمم والمجتمعات غالباً ما ارتبطت بدرجة من العنف

السياسى.

ولننتظر إلى أن تكتمل ثورة يناير التى لا تقل وزناً عن انتصار أكتوبر ١٩٧٣ لنؤرخ لها بالوصف والتفسير والتحليل .

ثانياً : الإجراءات المنهجية

١ - مفاهيم الدراسة

أ - مفهوم العنف السياسى

• من الناحية اللغوية

يعنى تجممارسة القوة على شىء ما وثمة طرق لا نهاية لها لممارسة القوة على شىء ما أو شخص ما" .[١٢]

وقد عرفه تشارلز "Charles" بأنه الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم .[١٣]

وتعرفه ساندرا بأنه الاستخدام غير الشرعى للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين[١٤] .

• من الناحية النظرية

يشير هذا المفهوم إلى مختلف السلوكيات التى تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والإتلاف بالممتلكات ، وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية .

وفى هذا الإطار فإن أعمال العنف السياسى قد يمارسها النظام ضد المواطنين أو ضد فئات معينة منهم وهو مايعرف بالعنف الرسمى أو الحكومى ، وقد يمارسها المواطنون أو فئات معينة منهم ضد النظام السياسى أو بعض

رموزه ، وهو ما يعرف بالعنف الشعبى أو غير الرسمى . كما أن العنف السياسى قد تمارسه بعض القوى السياسية والاجتماعية فى المجتمع ، ليس ضد النظام وأجهزته ولكن ضد قوى وفئات اجتماعية أخرى وذلك لأسباب سياسية أو طائفية أو دينية أو اقتصادية .[١٥]

ب - وحول مفهوم المكون الثقافى

هناك اتجاهان أساسيان فى مفهوم الثقافة هما : الاتجاه الواقعى ، وينظر إلى الثقافة على أنها اكتساب العادات والتقاليد والقانون ، ويدركونها من مبدأ كونها وحدة متصلة يرتبط وجودها سلباً أو إيجاباً بالجماعات الاجتماعية التى تتصف بها . والاتجاه المثالى ، يرى الثقافة باعتبارها مجموعة من الأفكار فى عقول الأفراد وهذا الاتجاه ينظر إلى الثقافة على أنها جزء من الكائن العضوى يتخذ شكل أفكار أو آراء أو معلومات يستخدمها فى تحديد السلوك الذى تستهدفه . فثقافة جماعة من الجماعات تتكون من الأشياء التى يجب أن يعرفوها لكى يفهموا الحياة ويتصرفوا على نحو ملائم . فكل ما يراه الإنسان أو يسمعه إنما هو موضوع للتفسيرات الثقافية ، أى تفسير الخبرة أو التجربة . وبالنظر للاتجاهين السابقين نجد أن الاتجاه المثالى هو الأقرب إلى مفهومنا للثقافة كمفهوم إجرائى يمكن تبنيه خلال هذه الدراسة ونعنى بها مجموعة القيم والأفكار والمعتقدات والتصورات والآراء لدى جماعات والتى تحرك سلوكهم بعنف فى اتجاه تحقيق أهداف سياسية . والتى تم اكتسابها من خلال تأثيرات الظروف المجتمعية والدولية .[١٦]

جـ - التعريف الإجرائى : للمناخ الثقافى المهيئ للعنف السياسى

والمقصود من مفهوم المناخ الثقافى المهيئ للعنف السياسى تلك المصادر الفكرية

والمعتقدات التاريخية أو الفقهية ، التى قد تهيئ لتنامى ظاهرة العنف السياسى ، والتى تبدأ بالفكر المتشدد مروراً بالفكر المتطرف ثم الاقتناع بثقافة العنف ، الذى قد يؤدى لارتكاب أعمال عنف ، كتعبير عن المعاناة والمشكلات المجتمعية وصولاً لتحقيق أهداف سياسية .

٢ - الهدف من الدراسة

ويتمثل الهدف الأساسى لهذه الدراسة فى البحث وراء الأسباب والمصادر المحفزة لتشكيل المكون الثقافى المهيئ لظاهرة العنف السياسى بالمجتمع المصرى على ثلاثة مستويات :

أولاً : مناقشة المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لتنامى ثقافة العنف السياسى .

ثانياً : مناقشة المتغيرات المحلية المهيئة لتشكيل المكون الثقافى لظاهرة العنف السياسى بالمجتمع المصرى .

ثالثاً : إلقاء الضوء على المكون الثقافى للحركات الإسلامية المهيىء لتنامى العنف السياسى .

٣ - تساؤلات الدراسة

أما التساؤل المحورى الذى تدور حوله المناقشات الجماعية لذوى الخبرة فى ضوء الهدف الأساسى للدراسة ومؤداه الوصول إلى : ماهية مصادر المناخ الثقافى المهيئ لظاهرة العنف السياسى فى المجتمع المصرى ؟ ويتجسد هذا التساؤل فى ثلاثة تساؤلات فرعية هى :

أولاً : ما المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لتنامى ظاهرة العنف السياسى ؟

ثانياً : ما المتغيرات المجتمعية المهيئة لتشكيل المكون الثقافى لظاهرة العنف السياسى بالمجتمع المصرى ؟

ثالثاً : ما ملامح المكون الثقافى المرتبط بالحركات الإسلامية الذى يهيىء لتنامى ظاهرة العنف السياسى ؟

٤ - الأداة المستخدمة فى الدراسة

أسلوب المناقشة الجماعية The Group Discussion

تعريف أسلوب المناقشة الجماعية

طرح ريتشارد كروجر "Richard Krueger" تعريفا باعتبارها تصميما للمناقشة مخططا بعناية للحصول على إدراكات عن اهتمامات محددة فى مناخ من الهدوء والحرية والتلقائية بواسطة باحث قائم بالمقابلة ، قادر على إدارة النقاش مع مجموعة مكونة من أشخاص يتراوح عددهم بين سبعة وعشرة أشخاص يشاركون فى الأفكار وهو يرى أنها نوع خاص من المجموعات من حيث الغرض منها ، والحجم والتركيب والإجراءات ، فهى إجراء بحثى لجمع المعلومات[١٧] .

كما طرحت جين فارلى تمبلتون "Jan Farley Tampleton" تعريفاً إجرائياً للمناقشة الجماعية مؤداه : أنه الأسلوب الذى يبدأ من الدوافع التى تحث الباحث لتشكيل بعض المجموعات وأكدت على أن المناقشات حرة غير مقننة ، لا تقوم على السؤال المقنن والجواب – وهى جماعات تشكلت بينها اهتمامات مشتركة تهدف إلى الوصول لنتائج بناء على عمل جماعى [١٨]. وهو الأسلوب الذى تعتمد عليه الدراسة الراهنة لمحاولة وصف وتفسير المكون الثقافى المهيئ لظاهرة العنف السياسى من خلال التفاعلات الجماعية لآراء ذوى الخبرة من

المفكرين وعلماء النفس والاجتماع والسياسة والإعلاميين وبعض النشطاء السياسيين وصولاً إلى الاتفاقات الجماعية فى الرأى ، التى تمكن الباحث من الخروج برؤية تحليلية للمتغيرات المحفزة لتنامى ثقافة العنف السياسى بدءاً من التشدد مروراً بالتطرف والتعصب وذلك لإمكانية تفهم الخلفية الثقافية للظاهرة والوصول إلى توصيات وحلول محددة لمواجهتها .

٥ - عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على عينة عمدية من ذوى الخبرة والتخصص فى مجال الدراسات فى الحركات الإسلامية وعلماء متخصصين فى علم النفس والاجتماع والسياسة والقانون وبعض الإعلاميين والمفكرين المهتمين بظاهرة العنف السياسى فى المجتمع المصرى .

ثالثاً : نتائج واستخلاصات جلسات النقاش الجماعية

لاشك أنه من الأهمية بمكان قبيل الاستطراد فى عرض نتائج المناقشات المتعلقة بظاهرة العنف السياسى محل الدراسة ؛ إلقاء الضوء على المفاهيم المرتبطة بالعنف السياسى وأيضاً أنواعه من وجهة نظر أعضاء المناقشة الجماعية .

- حول الفرق بين مفهومات التدين والتطرف والعنف السياسى ، لكى نضمن نقاء المعرفة فى محاولة تحدد السياق المفاهيمى المقصود للمضمون الثقافى المتعلق بالظاهرة محل النقاش من وجهة نظر من ذوى الخبرة من المفكرين والعلماء والقائمين على الجلسات النقاشية الجماعية . فقد أشاروا – مع العلم باتساع للتعريفات والمفاهيم العلمية إلا أننا نهتم بالمفاهيم المطروحة فى إطار المناقشات – إلى أن هناك فروقاً بين التدين والغلو فى التدين والتطرف ، وأخيراً العنف والعنف السياسى تحديداً محل البحث .

ويرى فريق من المناقشين أن التدين يعنى الحفاظ على اتباع صحيح للدين فى الطقوس والمعاملات بوسطية واعتدال ، وأكدوا على أن هذه طبيعة الشعب المصرى فهو متدين منذ التاريخ .

كما أشاروا إلى أنه تاريخياً الغلو فى التدين يرتبط بالأزمات والمناحى الصعبة فى الحياة وضربوا مثالاً فى ذلك بنكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ إذ استقر بداخل المصريين أن عدم التقرب إلى الله كان سبباً فى الهزيمة وانطلاقاً من هذا المعنى كان الإغراق أكثر فى التدين والمغالاة فيه بمثابة ملاذ يحقق راحة نفسية ويكون مدخلاً إلى الرجاء فى النصر . كما أضاف المناقشون من ذوى الخبرة أن المغالاة فى التدين بمثابة درجة متطورة من التشدد يمكن أن تصل إلى التطرف وهو الجنوح فى اعتناق فكرة أو مذهب ، وبناء عليه اتفق المناقشون على أن التطرف يعد عتبة العنف السياسى أو سنة أولى عنف ، أى أن العنف السياسى درجة متطورة من التطرف .

كما اتفقوا على أن كل متطرف ليس بالضرورة مرتكباً لأعمال العنف السياسى ولكن الأخير باليقين هو متطرف ، وفى الحالة المصرية كان العنف وليد التطرف بدءاً من فترة السبعينات حتى الآن .

- انطلاقاً من اتفاق جميع المناقشين على أن العنف السياسى يعنى مختلف السلوكيات التى تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها، لإلحاق الأذى والضرر بالأشغال والإتلاف بالممتلكات ، وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية . فقد قسم ذوو الخبرة فى أنواع العنف السياسى إلى نوعين أحدهما هو العنف السياسى الأيديولوچى أى عنف سياسى ذات غطاء دينى ، والآخر عنف سياسى ليس له أساس دينى وطرحوا نموذجا لهذا النوع ممثلاً

فى التنظيم الناصرى المسلح ومجموعة الاغتيالات التى قام بها تنظيم ثورة مصر بقيادة محمود نور الدين ضد عناصر أمريكية وإسرائيلية ، ولكن أشاروا إلى أن العنف السياسى على أساس دينى هو الأعنف والأشد خطراً .

وفى هذا السياق يجب أن أشير إلى أن الحالة المصرية قد شهدت عنفاً سياسيا تلقائيا غير منظم وليس على أساس دينى ، وخير مثال على هذا أحداث ١٧–١٨ يناير ١٩٧٧ وأحداث الأمن المركزى سنة ١٩٨٦ . وأخيراً ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ شعبية بلا قائد أو تنظيمات سياسية ، والتى ستبقى خالدة على صفحات التاريخ المصرى .

وكان الاتجاه الأغلب فى دوائر النقاش يرى أن التركيبة المصرية أميل للاعتدال ، بخلاف شعوب عربية أخرى مثل الشعب الجزائرى ذات الطبيعة الحادة مثلا ، ويعتبرون حالة العنف حالة استثنائية وليست طبيعية ومن هنا نحتاج لدراستها ومعالجتها وذلك لتفسير المعطيات الثقافية التى هيئت لها وصولا لكيفية العودة إلى طبيعة المكون الثقافى الذى يحقق التوازن والتركيبة المصرية المعتدلة .

وبناء عليه فقد اجتمعت الآراء على أننا نحن بصدد حالة استثنائية تخالف الطبيعة المصرية وفى تقدير المناقشين والمفكرين أن مرجعية هذا الاستثناء تعود لأسباب داخلية وخارجية سوف نعرض لها من خلال المناقشات الجماعية بوصف وتفسير العلاقات الارتباطية والسببية المهيئة للمكون الثقافى للظاهرة على ثلاثة مستويات :

الأسباب المهيئة لثقافة العنف السياسى المتعلقة بالمتغيرات الإقليمية والدولية . والأسباب المهيئة لثقافة العنف السياسى المتعلقة بالأوضاع المجتمعية (السياسية والاجتماعية والثقافية) ، والأسباب المهيئة لثقافة العنف السياسى المتعلقة بالجماعات الإسلامية أو الحركات الإسلامية .

المستوى الأول : الأسباب المهيئة لثقافة العنف السياسى المتعلقة بالمتغيرات الإقليمية والدولية

ولكى تكتمل رؤية السياق الثقافى المهيىء للظاهرة ، لعل من المناسب لهيئة البحث أن تطرح عدداً من التساؤلات عن الأسباب الخارجية على المستوى الإقليمى والدولى المغذية لثقافة العنف التى تفرض نفسها على مجموعة ذوى الخبرة فى إطار جلسات المناقشات الجماعية ، للتعرف على الأسباب التى هيأت لشيوع ثقافة التعصب والتشدد وصراع الأيديولوچيات الذى أوجد مناخاً عالمياً يتسم بصراع الثقافات الذى يصل لحد الصدام أحياناً ويخلق حالة من العنف السياسى ، نرى أنها حالة مرضية ، من أعراضها اهتزاز توازن النظام السياسى الدولى وضعف مقدرته على الضبط والتصحيح اللازم لحفظ استقراره . علماً بأن النتائج أكدت على أهمية الأسباب الإقليمية والدولية المهيئة لمناخ ثقافى يتسم بالعنف التى يصعب التحكم فيها وأنها لا تقل خطورة عن الأسباب الداخلية بالمجتمع ، وسوف نعرض لما دار من آراء ذوى الخبرة فى هذا الصدد فيما يلى :

- **على المستوى الإقليمى**

١ تم أجمعت آراء ذوى الخبرة على أنه يوجد اختراق ثقافى على المستوى الإقليمى ، وقد وردت ثقافات متشددة وفقه إسلامى سلفى من خارج حدود المجتمع المصرى لا تتناسب مع واقعنا المجتمعى .

وقد ضرب عدد من المفكرين مثالاً لهذه الثقافات الوافدة من الخليج والسعودية أصحاب المذهب الوهابى (السلفيين المتشددين) وأشاروا إلى أن الاختلاط وسفر المصريين لسنوات طويلة إلى الخليج كان له أكبر تأثير فى هذا السياق .

٢ تم كما دارت المناقشة الجماعية حول تداعيات أو ظروف الصراع العربى الإسرائيلى – فوجود المشروع الإسرائيلى فى ذاته يحفز لحالة العنف فى الإقليم العربى فهو مشروع استعمارى محتل لفلسطين وبعض المناطق العربية ، يعبث بالمقدسات ومستفز فى تصميمه على استمرار التوسع الاستيطانى . فضلاً عن وجود أجندة لتعظيم وزن إسرائيل ومحاولات إضعاف أوزان وثقل دول المنطقة العربية وأولها مصر بصفتها المحورية ، وأسلوبها فى تحقيق هذه الأهداف هو خلق حالة الفرقة والاختلاف والصراع الأيديولوچى وصولاً إلى نشر ثقافة العنف .

٣ تم وأشار المفكرون والعلماء إلى قضية احتلال العراق فهى مغذٍ واسع التأثير لانتشار ثقافة الغضب والرغبة فى الانتقام والتشدد الذى يولد التطرف أحياناً كثيرة ، فرغم أن الاحتلال خارج إطار الشرعية الدولية ، إلا أن الأنظمة العربية ثبت عجزها مما أطلق العنان لتوحد الشعوب فى مشاعر الرفض التى ولدت ثقافة العنف والتى كانت بمثابة عدوى بين شعوب المنطقة حيث امتلأت الساحات الإعلامية بمشاهد القتل لعشرات الآلاف للمدنيين من أطفال ونساء ومرضى ورجال عراقيين والعديد من انتهاكات لحقوق الإنسان .

• على المستوى الدولى

١ تم وقد تبين من اتجاهات رأى ذوى الخبرة شيوع التطرف والتعصب لأيديولوچيات وعرقيات على مستوى العالم تعمل فى تنامى الصراع الثقافى الذى يصل لاستخدام العنف السياسى بين الجماعات والدول وهو ما يعكس فى واقع الأمر أزمة أخلاقيات حادة يعيشها النظام السياسى الدولى ، يبرز معها التناقض الفاضح بين ما تحض عليه مواثيقه من مبادئ

وما تدعو إليه من قيم إنسانية وثقافة التسامح والسلام ومثاليات سياسية رفيعة ، وبين ما تنم عنه سلوكياته الفعلية والتى ترقى به إلى مستوى التنكر العام لكل تلك القيم والمثاليات ومن هنا تبرز بعض ممارسات العنف السياسى على المستوى الدولى ، ليس كعنف مجنون لا وجهة له ولا هدف ، وإنما كصرخة احتجاج مدوية على ما يحمله هذا التناقض الصارخ بين القول والفعل من معان . وهم يضربون أمثلة أكثر تحديداً عندما ينعون على النظام السياسى الدولى عجزه عن تحقيق المطالب المشروعة (بمقتضى المواثيق الدولية) للعديد من القوى والحركات الوطنية ، لذا تجد نفسها مكرهة على استخدام العنف . وأشاروا – على سبيل المثال – إلى أن السياسة الخارجية لأمريكا وللغرب تغذى العنف وخاصة فى فترة حكم بوش الابن الذى وصف بأنه صاحب ثقافة تعصب وتشدد ظهرت فى خطابه السياسى الذى تحدث فيه عن الحرب الصليبية وهو ما ظهر فى خطاب برلى سكونى رئيس إيطاليا من قبله . ومن هنا توجد قناعة بأن هناك اتفاقاً دوليا يحمل تعصباً ضد قضايا مشروعة ، فتأتى ضربات عنف من كل مكان بدافع الانتقام أحياناً أو إثارة الانتباه لتلك الفظائع الإنسانية لتحريك الضمير الإنسانى .

٢ تم وأكد العديد من ذوى الخبرة على أن مسألة ازدواجية معايير النظام الدولى ذات تأثير أساسى فى خلق ثقافة التعصب وما يولده من درجات مختلفة للعنف السياسى وهى أسلوب دولى قديم جديد ، يتضح جلياً فى إصداره لقرارات غير عادلة بخصوص القضايا العربية والإسلامية ، فضلاً عن التعامل معها بشكل غير عادل بل فاضح يتناقض بين القول والفعل كما ذكرنا من قبل . وضربوا أمثلة متعددة فى ذلك بدءاً من قضية البوسنة مروراً بالقضية الفلسطينية والعراق وليبيا والسودان ... إلخ .

٣ تم كما أن القضية الأفغانية فرضت نفسها على النقاش حيث إن فى المشهد الدولى سوء تقدير وتدخلاً من أطراف عديدة ، بحيث يثير حفيظة كل عربى ومسلم للاعتداءات المستمرة على المدنيين الضحايا طوال السنين الماضية . فضلاً عن أن القضية الأفغانية وفرت فرصاً ذهبية لإيواء الأفراد وتدريبهم ، وجعل البعض منهم يعود بعد ذلك إلى بلادهم مستغلين هذه الخبرة فى محاولة تغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة حيث جاءوا محملين بثقافة الجهاد ضد الفساد من وجهة نظرهم .

٤ تم وقد كشف المفكرون والإعلاميون عن أهمية دور التقدم التكنولوچى فى مجال الاتصالات وجمع المعلومات حيث يسمح بتشكيل تنظيمات فى المجتمع الافتراضى وتكوين ثقافات خاصة وحيازة مواد للمفرقعات من خلال المعلومات الخاصة بكيفية صناعتها واستخدامها ، التى يتعذر على الحكومات والدول السيطرة عليها أو مقاومتها مما يشير إلى ضرورة معالجة جذور المشكلة وليس المنع والملاحقة .

ومن ناحية أخرى ، فإن آراء ذوى الخبرة تنبه إلى أهمية دور التطورات التقنية الحديثة فى مضمار بث الأخبار من إذاعة وتليفزيون وأقمار صناعية للاتصالات تهيىء بدورها فرصاً واسعة أمام جماعات العنف السياسى الذين يسعون وراء الدعاية لأفعالهم ، ويميل بعض المحللين إلى اعتبار هذه التغطية الدعائية المكثفة لنشاطات هؤلاء وعملياتهم من بين الأسباب المهمة التى تحفزهم باتجاه التوسع فيها وأحياناً تعاطف آخرين معهم ، كما حدث عند تحول بن لادن من إرهابى إلى بطل فهم يحصلون على أوسع دعاية دولية ممكنة لعملياتهم ، وحضور إعلامى درامى على اتساع العالم كله دون أن يبتكروا شيئاً فى سبيل الإنفاق عليه .

المستوى الثانى : الأسباب المهيئة لثقافة العنف السياسى المتعلقة بالمتغيرات المجتمعية (السياسية والاجتماعية والثقافية) بالمجتمع المصرى

فالبداية يرى المفكرون والمتخصصون فى مختلف المجالات فى إطار المناقشات الدائرة حول ظاهرة العنف السياسى أن سياسات الدولة متورطة فى صناعة العنف وانتشارها .

وكان هناك اتفاق على أنه رغم أن الجماعات والحركات الإسلامية اعتمدت على أيديولوچية دينية تعمل على أسس فكرية وفقهية وصولاً لأهداف سياسية فيما بينهما ، إلا أنه كان لها تأثيرات وآليات للهيمنة الثقافية والسطوة الفكرية على الجمهور الواسع دون أن يكون له صلة تنظيمية بهذه الجماعات ، غير أنهم نجحوا فى الترويج لأفكارهم وإنتاج ثقافات التشدد والتطرف على نطاق واسع بحيث إذا تعانقت مع بيئة خصبة من المتغيرات المجتمعية المحفزة للغضب والرفض ، تشكل بؤرة لإنتاج ثقافة العنف بمعناه الواسع وبخاصة على الصعيد السياسى باحتمالية كبيرة .

ويأتى الحوار حول تلك المتغيرات المجتمعية كما يأتى :

١ تم يرى بعض ذوى الخبرة من علماء الأزهر أن أهم مفردات التربة الخصبة المهيئة لتنامى ثقافة العنف والمتعلقة بالأوضاع المجتمعية هو ضعف المؤسسة الإسلامية المصرية الممثلة فى الأزهر ، التى تتسم بالاعتدال والوسطية فى مواجهة التطرف فإن ظهورها كمؤسسة رسمية تابعة للحكومة ، وفقدها لكثير من المصداقية لدى جمهور المسلمين ، مما جعل بعضهم يتأثر بفتوى غير المتخصصين ، لثقتهم فى استقلال هؤلاء عن السلطة ، وهنا ينبغى أن تعود هيئة كبار العلماء لانتخاب شيخ الأزهر ، وكذلك عودة أوقاف الأزهر لينفق على أنشطته الدعوية والتعليمية ولا يصبح

عالة على ميزانية الدولة ، مما يعيد إليه مصداقيته لدى جمهور الأمة ، ويغلق الباب على الفتاوى والأحكام التى تأتى أحياناً كثيرة عن فهم وتفسير مغلوط لصحيح الدين ، وفى هذا رؤية دينية مغلقة وافتئات على الحقيقة التى تغذى ثقافة التطرف الذى يعد أحد مصادر أعمال العنف .

وبناء عليه ، فإن على الأزهر دوراً بالغ الأهمية للحفاظ على المكون الثقافى للمجتمع المصرى حيث يقترب من الوسطية والاعتدال ويواجه التشدد والتطرف بالبحث وراء آليات تجديد الخطاب الدينى ، فهو بمثابة تجديد ثقافى دائم للمجتمع لحمايته من احتمالية ثقافة العنف .

٢ تم وقد أجمعت بعض الرؤى للمفكرين والمتخصصين على أن الممارسات الأمنية الخاطئة والتى اتسمت بالعنف أحياناً كثيرة ولدت ثقافة عنف مضاد ضد النظام ، ومناخاً مواتياً لنمو الاستعداد لأعمال العنف ، وقد تمثلت تلك الممارسات فى التجاوزات المبالغ فيها خاصة الاعتقال العشوائى المتكرر وأيضاً عمليات التعذيب المفرط وغير المرشد فى مقاومة الحركات الإسلامية وغيرها ، سواء من يمارس العنف أو لا يمارسه .

كما أدارت القيادات الأمنية عمليات البحث فى الأمن السياسى بالبلطجة وغياب العقلية السياسية وتفهم الخلفيات الثقافية فى أحيان كثيرة حين التعامل مع محافظات لها خصوصيتها الثقافية مثل محافظات الجنوب ومحافظات الأطراف كسيناء . وغيرها من مجالات الأمن مثل حملات جمع السلاح غير المرخص من المواطنين والقسوة والإهانة وأحياناً الرشوة والمحسوبية التى تصاحب هذه الحملات ، وذلك من وجهة نظر ذوى الخبرة .

وبناء عليه يمكن القول إن مساحة الفساد تتآكل بين رجل الأمن

والخارجين عن القانون . وهو ما كان بمثابة إعلان لمشروعية العنف من ناحية ومن ناحية أخرى كان يؤجج الغضب والرفض ويؤدى إلى إهدار الثقة وهيبة وجه النظام ويخلق روح الانتقام وهو ما ينتج أفكار العنف فى ذات الوقت .

٣ تم ونرى أن صناعة الأمل من الصناعات ذات الوزن الثقيل ، وفى هذا السياق أشار بعض المفكرين إلى أن غياب المشروع القومى على المستوى الاستراتيجى للدولة الذى يمكن أن يمتص الطاقات ويستفز الأفكار والقدرات ويخلق حالة من الإبداع فى مواجهة التحديات بالداخل والخارج لتحقيق الآمال . بناء عليه فإن حالة غياب المشروع القومى تعنى إفلاساً فكرياً وفراغاً ثقافياً يمكن أن يملؤه الأفكار الواردة عن جماعات العنف ذات الأيديولوچية الدينية المتطرفة أى الغلو فى التدين ثم التطرف ثم العنف وما يتبعها من أهداف سياسية تصادف هوى عند المعاناة من نقص الحاجات والإشباعات وانهزام الذات لدى الشباب خاصة . وعلى الجانب الآخر يمكن أن تؤدى حالة الفراغ إلى اضطراب قد يدفع البعض منهم إما إلى ثقافة الانحراف الأخلاقى والسلوكى مع احتمالية الوقوع فى أعمال عنف بعيداً عن السياسة أو البحث عن مجتمع افتراضى تلتقى فيه الأفكار وتنفتح على مختلف الثقافات إلى أن يجتمعوا على ثقافة خاصة بهم تحقق أحلامهم وتواجه مشكلاتهم بأى أسلوب متاح ، وفى حال انسداد قنوات التعبير يمكن أن يأتى التعبير بعنف .

٤ تم وقد كشفت المناقشات عن أن هناك ثقافة غير منظورة محفزة لعنف فى الخطاب السياسى عندما يتم التوجيه دون المشاركة ، والانفراد بالقرارات السياسية دون إفساح المجال لفتح قنوات للحوار والتعبير عن الرأى بحرية

وإطلاق مساحات للحريات والحق فى المطالبات المشروعة . ويرى ذوو الخبرة أنه عندما يشيع هذا المناخ الثقافى السياسى المتناقض فهو قادر على صناعة العنف السياسى .

وأشار المتخصصون والمثقفون إلى أن ضعف الحريات السياسية يتجسد فى :

أ – القيود فى تشكيل الأحزاب وأيضاً القيود المفروضة على حرية تكوين جمعيات أهلية ، وحرية إصدار الصحف .

ب – التضييق على النقابات المهنية وإيقاف نشاط غالبيتها منذ عدة سنوات .

جـ – تزوير الانتخابات البرلمانية والمحلية والتدخل فيها بأشكال مختلفة .

د – التنصت على نشاط الأحزاب الشرعية وتحجيمها بأشكال مختلفة وتهميش دورها .

هـ – استمرار العمل "بقانون الطوارىء" والإجراءات الاستثنائية مثل المحاكمات العسكرية فى التعامل مع أفراد المجتمع .

و – عدم احترام حقوق الإنسان التى تنتهك بشكل فردى ومؤسسى ، وفى هذا الانتهاك إهدار لآدمية وكرامة الإنسان وهى مسألة غاية فى الخطورة لأن الاستمرار فى هذه الانتهاكات يعبر عن كبت هائل يمكن أن ينفجر فى عنف شديد ويمكن أن يكون تلقائياً أو منظماً نتيجة الحرمان من الحقوق السياسية وهذا يعد عنفاً من قبل النظام السياسى . وهى بذلك دائرة من العنف والعنف المضاد .

ولمواجهة مصادر العنف فى هذا السياق يجب التفكير فى كيفية

التراجع التكتيكى عن ثقافة العنف السياسى من قبل الدولة . بالإضافة لوضع آليات لكيفية تحويل الخطاب السياسى ذى الأيديولوچية العنيفة المعلقة إلى فعل سياسى ذى قوة إيجابية ومعتدلة ، وبخاصة فى وسط الشباب المستهدف للاستقطاب لأعمال العنف السياسى .

٥ - ويطرح ذوو الخبرة وعلماء النفس والاجتماع قضية جدّ خطيرة فى تشكيل المكون الثقافى للأجيال وصياغة البناء النفسى والاستعداد الشخصى بين التشدد والاعتدال ، وهى دور مؤسسات التنشئة والمتمثلة فى الأسرة والمؤسسة التعليمية ومؤسسة الإعلام وهو ما يستوجب مراجعة الثقافة المجتمعية العنيفة ، بداية فإن المناخ التربوى غير المواتى والذى تنعكس تداعياته فى أساليب تربية معيوبة وعشوائية ، وفى تقلص فرص الإبداع وتضييق مجالات الابتكار ، التى إذا تم مراجعتها وإصلاحها يمكن أن تعبر عن الذات وتدعم التوازن النفسى وحالات الرضى التى تشيع ثقافة الاعتدال .

أ - وعلى صعيد أساليب التنشئة الأسرية أشار المتخصصون إلى عدد من العوامل التى تهيىء لفكرة التشدد الذى يمكن أن يتصاعد إلى أن يصل للتطرف ، فلا شك أن معاناة الآباء من العنف البيئى ، وحالة الغضب المستمرة شكلت مخزوناً هائلاً يتم التنفيس عنه فى إطار العلاقة الوالدية التى تميل غالبا فى هذه الحالة إلى ثقافة التعنيف للأبناء وعدوى سلوك الشدة الذى يعد من أهم مصادر التطرف فيما بعد . وعلى الجانب الآخر عندما تتسم السلطة الأبوية أحياناً بالدكتاتورية تزيد من احتمالية التمرد وثقافة الرفض والتشدد فى المستقبل ، فضلاً عن أن الشدة فى العقاب مع التراكم فى فترة

التنشئة تزيد من احتمالية الاقتراب من سمة العصابية والتزمت وهما عنوان التشدد والتطرف . وتأتى هذه العيوب فى التربية نتيجة لعدم تأهيل الآباء للوعى بأساليب التربية السليمة ، فلا شك أن عنف الآباء يولد عنف الأبناء ، وهكذا تدور القضية المثارة فى دائرة مفرغة لا يحسم دورانها إلا الوعى والتثقيف المستمر نحو إدراك الحقيقة والاعتدال .

ب – كما كشفت المناقشات عن أنه من أبرز أساليب التنشئة الخاطئة فى إطار السياسات التعليمية مسألة التلقين دون إعمال عقل أو تدريب على الانتقاء ، وهو ما يرسخ لمبدأ الطاعة العمياء والانقياد لروح القطيع . فضلاً عن أساليب العقاب المبالغ فى شدتها والتحدى والإقصاء من قبل هيئة التدريس (المدرسين) – فى أحيان كثيرة – التى تكون الاستجابة لها بنفس درجة الشدة التى يتعرض لها الأبناء ، وضعاً فى الاعتبار أنه عندما يصادف البعض من الأبناء التعرض لأساليب العنف والشدة فى المعاملة من قبل الأسرة والمدرسة فى ذات الوقت ، فضلا عما يمكن أن يتعرض له من وسائل الإعلام فى نفس الاتجاه وهو ما سوف نناقشه بعد قليل ، يصبح المناخ الثقافى ملائماً لتنامى ثقافة التشدد ومحرضاً لسلوكيات العنف .

جـ – كشفت النتائج عن وجهة نظر المفكرين والكوادر الإعلامية عن أهمية دور القائمين على إدارة وسائل الإعلام ، فهم صناع المزاج العام للجمهور المتلقى وخاصة التليفزيون والإنترنت فى التنشئة الاجتماعية وتكوين المفاهيم وتوجهات السلوك .

ولا شك أنه إذا أحسن توجيه الإعلام بشكل واع ومدروس يصبح

أداة قوية فى إرساء القواعد الخلقية والدينية الوسطية المعتدلة لمجتمع فاضل ... وإذا أسىء توجيهه وكانت العشوائية والهدف التجارى هى السمات السائدة له قدم أنماطاً من ثقافة العنف ممثلة فى كيفية الاعتداء ونماذج من التعصب والاحتجاج ويعمق من الحقد الطبقى وما يرتبط به أحياناً كثيرة من مخزون يحمل رغبة فى الانتقام ، فضلاً عما يقدمه من مضامين إعلامية تثير الشهوات المنطلقة من عقالها فتأتى بنتيجة عكسية حيث الرفض وبشدة لما يستقر بداخل الجمهور المتلقى من قيم ومثل عليا ؛ وهى التى تمثل السياق العام الغالب على المجتمع .

وقد أشاروا إلى أن أخطر قضية تهدد ثقافة الاعتدال هى فتح المجال لقنوات فضائية أصحابها بعض رجال الأعمال هدفهم تجارى ولديه أجندة متشددة غالباً كانوا يعملون فى الخليج متأثرين بالفكر الوهابى المتشدد ، ويتصدر لهذه البرامج رجال غير مؤهلين يقدمون اجتهادات فى التفسير مغلوطة وبعيدة عن الفهم الصحيح للدين . وعلى الجانب الآخر هناك جمهور محروم من الحريات العامة والعدالة الاجتماعية ، يعانون قصوراً فى التعليم ما بين الأميين وأنصاف المتعلمين وأصحاب الأمية الثقافية ، وما تبعه من عدم تأهيل المربين من آباء وأمهات ومدرسين ، وأثر تأثيراً واسعاً على أساليب التنشئة الاجتماعية ، وهيىء المناخ الثقافى العام والاستعداد النفسى لتقبل التشدد الذى يمتد أحياناً ليصل إلى التطرف ، ومع وجود مثل هذه القنوات الفضائية التى تصدر ثقافة التشدد تصبح المسألة أكثر تعقيداً .

ومن وجهة نظر هؤلاء المفكرين والقادة الإعلاميين ، يمكن سحب

البساط من تحت هذه الفضائيات بإفساح المجال لمساحات واسعة من الحريات وإطلاق العديد من البرامج الدينية المدروسة تحت رعاية الأزهر ، تعمل على بث ثقافة تحمل صحيح المفاهيم الدينية المعتدلة وهو ما يصادف الفطرة بالأساس ويحمى المجتمع من ثقافة التشدد والتطرف التى تمثل عتبة العنف الاجتماعى والسياسى .

وهكذا نستخلص من آراء العلماء والمفكرين والمتخصصين ، مدى أهمية أساليب التنشئة الاجتماعية المختلفة (الأسرة – المدرسة – الإعلام) التى تتفاعل كلٌ حسب وزنه النسبى فى تشكيل السياق الثقافى للمجتمع وليس نتاجاً لأحدها دون الآخر .

٦ تم ويرى بعض المفكرين أن الثقافة الغربية تتصادم لصالح تدعيم الاستعداد النفسى للتعصب والتدين المبالغ فيه ، وخاصة أن هناك شريحة كبيرة من العاملين بالخليج المتأثرين بالثقافة الوهابية المتشددة لسنوات طويلة ، هم يمثلون جمهوراً عريضاً نقل هذه الثقافة من دول الخليج إلى المجتمع المصرى . وبرغم حرية الرأى يحاول بعض المثقفين أصحاب النموذج الحضارى والثقافى الغربى ، التطاول على بعض الثوابت والمقدسات الإسلامية ، وتبنى البعض الآخر مفهوم أن التدين هو المحطة الأولى للتطرف ، وحتى نتمكن من القضاء على التطرف يجب تحجيم التدين وتجفيف منابعه . ومن وجهة نظر أصحاب الرأى والمفكرين بجلسات النقاش أنه فى هذه الحالة يشكل هذا التصادم الثقافى تفشى مشاعر التعصب والتشدد وثقافة التطرف بحيث تكون الأرض خصبة لتنامى مظاهر العنف السياسى ذات الغطاء الدينى .

٧ تم وقد اتفق المفكرون والمحللون فى هذه المناقشات على أن الأوضاع

الاقتصادية المتدهورة لسنوات طويلة تخلق بيئة مولدة لثقافة التمرد والعنف . فالبطالة والتضخم وتدنى مستوى المعيشة وعدم التناسب فى الأجور والأسعار وتفاقم مشكلات الصحة والمواصلات والإسكان وافتقاد الخدمات الأساسية فى أغلب القرى المصرية والمناطق العشوائية وهذه فى ذاتها مشكلة خطيرة . كل هذه الأوضاع تدفع بقطاع واسع من الشباب إلى أن يتخذ من الدين ملاذاً ، وعندما يشعر براحة نفسية يتمادى ويغالى فى التدين بل وقد يتطرف حيث يجد نوعاً من التنفيس عن طاقته المكبوتة ، وخاصة الشباب العاطلين يكونون الأكثر قوة فى الاتجاه نحو التطرف ، حيث إن هذه حالة تخلق وضعاً عقلياً ونفسياً لديهم يؤدى بهم إلى حالة فراغ ذهنى ثقافى تجعل استقطابهم لسياق ثقافى يتسم بدرجات مختلفة لثقافة العنف تبدأ بالتشدد المؤدى إلى التطرف الذى بدوره يمكن أن يخلق مناخاً دافعاً لثقافة العنف السياسى .

٨ تم ويضيف المفكرون وذوو الخبرة أن المتابعة المتأنية لأعمال العنف السياسى على الساحة المصرية خلال العقدين الماضيين – وبصرف النظر عن الشكل الذى اتخذته – تكشف عن ارتباطها بشكل أو بآخر بقضية العدل الاجتماعى ، ونرى أنها جاءت نتيجة للآثار الناجمة عن سياسات توزيع الدخل والأعباء على البنية الاجتماعية والسلوكية فى المجتمع من حيث إنها ساهمت فى توسيع الفوارق بين الطبقات وتضخيم التناقضات الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية داخل المجتمع . الأمر الذى يمكن أن يؤدى مع غيره من العوامل إلى تنامى الشعور بالرفض والإحباط لدى قطاعات عريضة من الشباب ، وبذلك تتهيأ الفرصة لتكون بؤر التوتر والصراع والتى قد تهدد بالانفجار متى وجدت الظروف المواتية .. وهنا تجدر الإشارة إلى أن

العلاقات الطردية بين افتقاد عدالة التوزيع وشهوة العنف ليست مباشرة بل إن هناك عدة متغيرات وسيطة تحكمها وتتمثل أهمها فى درجة الوعى وماهية الثقافة وقادة الفكر القادرة على توجيه السياق الثقافى نحو الواقعية والاعتدال .

المستوى الثالث: الأسباب المهيئة لثقافة العنف السياسى المتعلقة بالحركات الإسلامية

١ تم أشار أحد الناشطين السياسيين فى إطار المناقشات إلى حقيقة مهمة عن دوافع نشأة فكرة التكفير، كأحد أشكال التطرف التى هيأت لأعمال العنف السياسى حيث بدأت تنمو فى السجون فى الستينيات وكانت وليدة التعذيب الشديد والظروف الصعبة التى عاناها المعتقلون من "شباب الإخوان المسلمين" ومن حبس معهم ، مما دفع بعض الشباب آنذاك وعلى رأسهم شكرى مصطفى وآخرون إلى تكفير رجال التعذيب (رجال الأمن) ، ومن ثم المسئولين فى الدولة ثم المجتمع الذى رضى بعض أفراده عن ذلك ؛ حتى كفرّ بعضهم آباءهم وأمهاتهم لسكوتهم على ما يقع عليهم من أضرار من الدولة . فقد دمرت المعتقلات مشاعرهم الإنسانية وأصبح الانتقام الوقود الخفى لنشر التطرف ، ويرى أنه قد دعم هذا بعض كتابات سيد قطب الخاصة بالجاهلية والحاكمية وهم من أطلق عليهم "بالقطبيين" وهؤلاء قبل أن يمارسوا عنفاً كان لهم وجود علنى بالمساجد والمؤسسات ينشرون أفكارهم وثقافتهم المتشددة من خلال الخطابة والدروس والكتب ؛ وهو ما أثر إلى حد ما على ثقافة الرأى العام بالميل نحو التشدد – وقد أكد هذا الرأى على أن هذا التطرف كان قبل أن يتحول الفكر إلى تنظيم سرى مغلق .

٢ تم يرى بعض المفكرين والمتخصصين أن الخطاب الدينى بشكل عام قد تأثر

بالظروف السياسية بين الاعتدال تارة والتشدد والتطرف تارة أخرى ، فلاشك أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ وزعيمها عبد الناصر كانت الشرارة الأولى ليقظة الإحساس الدينى أو ما يسمى بالصحوة الدينية واسترداد الشعور اليقين بأن الهزيمة كانت نتيجة البعد عن الدين وكذلك محاربة الدولة للدين ، ومن هنا بدأ يظهر التطرف عقب الهزيمة والتى تجسدت أهم مصادره فى روح الخطاب الدينى ، وهنا جدير بالإشارة إلى أنه هناك فرق بين الأسباب المنشئة للتطرف وبين الجهر به والإعلان عنه وممارسته . وفى هذه المرحلة التاريخية فى الحياة المصرية كان النشاط المتطرف غير مألوف مما أدى إلى اختلاط الأمر وعدم التنبه إلى إرهاصات التطرف الذى بدأ يتشكل بمظاهر التدين والغلو فى التدين والتعصب أو التشدد أحياناً أخرى . هذا وبعد رحيل الرئيس عبد الناصر وتولى الرئيس السادات وبدء إطلاق عبارات الرئيس المؤمن ودولة العلم والإيمان ثم بدء الاهتمام بالبرامج الدينية وبث شعار الله أكبر وإعداد مناخ ثقافى لحرب ٦ أكتوبر ، وكان الانتصار فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ – قد ارتبط بعودة ظهور ظاهرة التدين بقوة وقد أكد عليه الخطاب الدينى فى هذه المرحلة ، ولهذا شهدت السبعينيات اتساع نشاط الجماعات الإسلامية بشكلها الحديث المستمر حتى الآن فى حالات صعود وهبوط وأحيانا تكون تحت السطح ، فضلاً عن اختلاف أساليب الاتصال وأشكال التنظيمات والأطر الثقافية والدينية التى تتجه إلى أعمال العنف من وجهة نظر المفكرين والمتخصصين .

٣ تم وقد أشار أحد المفكرين فى إطار هذه المناقشات إلى أنه من أهم المحاور الفكرية التى دعمت ثقافة العنف لدى العديد من الحركات والجماعات الإسلامية ، أفكار مستمدة من تأويل مغلوط للفقه ترتبط بأن النظام فى

مصر غير إسلامى وكذلك الحاكم غير مسلم وبالتالى يجب الخروج عليه ومحاولة تغييره بالقوة ، وهو ما ترتب عليه فعلاً أعمال عنف يهدف إلى تغيير نظام الحكم .

وأيضاً من المصادر التى دعمت ثقافة العنف لدى هذه الجماعات فقه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حيث يرى أنه من حق الأفراد تغيير المنكر باليد متجاوزين أى سلطة ، باعتبار أن السلطة غير معترف بها ، بل إن السعى لتغييره بالقوة واجب بحكم الفتاوى غير الصحيحة .

وقد علق المناقشون على أن الذى يستحق التنبه هو تحول ثقافة التشدد والعنف من الإطار الفكرى للجماعات الإسلامية إلى أفراد المجتمع الواسع الذى اتسم إلى حد كبير بالانغلاق والاستعداد النفسى لتقبل الرفض والتطرف وهو ما خلق مناخاً مواتياً لسلوك متشدد يغذى العنف وحالة تأهب للتصادم .

٤ تم وقد كشفت الآراء عن أن قصور الفهم فى تفسير الفقه لبعض القضايا ، كان أحد مصادر التشديد وتنامى حالة العنف مثل قضية الخلط بين العادة والعبادة ، وفى هذا الصدد ضربوا مثالاً بالنهى عن لبس الكرافتة كما يعتقد قادة حزب الله والساسة الإيرانيون بأنها تعبر عن صليب ، وفى هذا تشدد وخلط يدعو إلى التطرف الذى هو أحد محفزات العنف . وأيضاً قضية قبول الآخر عند بعض هذه الحركات والجماعات . وهذه القضية تبدأ من منطلق خاطئ وخطير فى آن واحد ، وهو أن ما يقولونه من آراء منتقاة من الإسلام هو الصواب بعينه ، وهو الحقيقة المطلقة (أى ادعاء امتلاك الحقيقة) على الرغم من أن هذا الكلام أجمع علماء الأمة ومفكروها العقلاء على رفضه – وقد أشار المتخصصون والمناقشون إلى أن هؤلاء العلماء

أكدوا على أن أى تصور يطرحه أحد ، أياً كان هذا الأحد ، هو فهم بشرى للإسلام ، وبناء عليه إذا رفضه البعض فهو يرفض فهماً بشرياً ولا يرفض الإسلام نفسه ، وبسبب الادعاء بامتلاك الحقيقة فهم يعتبرون الآخرين خارجين ومرفوض وجودهم ، وتعتبر مقاومتهم واجبة فى نظر هؤلاء . ومن هنا تُعدّ ثقافة التشدد مناخاً يهيئ لأعمال العنف من وجهة نظر المتخصصين والمفكرين فى إطار جلسات النقاش .

٥ تم وقد أشار أحد المفكرين والناشطين فى ملف الإسلام السياسى والحركات أنه بدءاً من عام ١٩٩٢ وحتى الآن كانت "ظاهرة العنف السياسى أهم الموضوعات إثارة على الساحة ، خصوصاً تلك المرتبطة بحركات وجماعات تعلن ارتباطها بالإسلام ، وهنا طرح المناقشون السؤال المهم وبحق هو ما يردده الغرب أى إسلام تقصدون ؟ هل إسلام باكستانى أم إيرانى أم سعودى أم مصرى.... إلخ ، ومن المهم هنا عند الإجابة على هذا السؤال الخطير ، أن نوضح أن هناك فرقاً كبيراً بين الأسس الفكرية والفقهية الصحيحة للدين الإسلامى وبين تفسيرها المغلوط أحياناً حسب الظروف المجتمعية لكل بيئة ، وفى هذه الحالة ينتمى التفسير للمسلمين وليس للإسلام ، هذا ويعد القرآن الكريم والسنة الصحيحة المصدر الرئيس الذى ليس عليه خلاف . وهنا تكون المشكلة تاريخيا حيث تراجع الفروق مابين الفهم المعتدل والفهم المتشدد أو المتطرف إلى مدى الاعتماد على تفسيرات مغلوطة كأسس فكرية وأطر مغذية اعتمدت عليها الجماعات الإسلامية المتشددة التى تتبنى العنف وتبرره .

وهنا يمكن القول بأن التشدد أو التطرف كان بمثابة وقود لاشتعال

العنف . وقد أوضح النقاش أنه أصبح هناك مدرسة تبالغ فى الفهم المتشدد للنصوص ، وأشاروا إلى أن الأصل فيها يأتى من المدرسة الوهابية (من الخليج) وهو الفرع الوهابى السلفى ، وذكر أحد المفكرين أنه قد بالغ أحد باحثى ومفكرى هذه المدرسة "بشير نافع" للترويج للفهم المتشدد فى إطار ندوات ومؤتمرات بالمجتمع الغربى (لندن) وأطلق عليها الوهابية العدمية أو السلفية العدمية . كما اتجه النقاش فى هذا المجال إلى وصف الأزهر بالمدرسة الوسطية الإسلامية ولكن كان لديهم تحفظ على أنها أصبحت تتسم بالجمود ولم تجدد للأفكار التقليدية ، فاقتربت درجة إلى إفساح المجال لثقافة التشدد والمغالاة ، وبالتالى فإن ضعف المؤسسة الإسلامية المصرية الممثلة للأزهر وظهورها كمؤسسة رسمية تابعة للحكومة ، وفقدها الكثير من المصداقية لدى جمهور المسلمين جعل بعضهم يتأثر بفتوى غير المتخصصين ، لثقتهم فى استقلال هؤلاء عن السلطة .

وهنا توالت الآراء والمناقشات إلى أهمية تجديد الفقه فى إطار التجديد الثقافى حتى يتلاءم مع الواقع المعاصر الذى يتغير مع الزمان والمكان والظروف البيئية وذلك فى مواجهة الأفكار السلفية المتشددة التى تهيئ لخلق المكون الثقافى الدينى الذى يبرر لأعمال العنف .

٦ تم وقد أثيرت مناقشات فى اتجاه الأسس الفكرية الموجهة للتيار الثقافى الإسلامى بين الاعتدال والتشدد ، وفى الحقيقة – فيما يتعلق بالتيار الإسلامى المعتدل – فقد أشار المتخصصون إلى أن كتابات حسن البنا مثلت المنهج المعتدل وهو ما اتبعته جماعة الإخوان المسلمين وأكد عليه الشيخ الغزالى والشيخ القرضاوى وإفشاء ثقافة السلام ونبذ التطرف .

أما عن المصادر المغذية لعنف الجماعات التى قيل إنها ولدت من عباءة

الإخوان فهى مرتبطة بمفهوم مغلوط للإسلام – وهى تعتمد على مصادر إسلامية صحيحة فسروها خطأ أو مصادر أسموها هم إسلامية ، وهى من صياغة رموزها ، ومن أهم هذه المصادر : فتاوى الإمام ابن تيمية وبعض كتابات الأستاذين أبو الأعلى المودودى وسيد قطب وهى متشددة وتم تأويلها وصياغتها فى كتابات مجموعات الجهاد ورسائلها وأيضاً كتابات "الجماعة الإسلامية التى تبيح العنف ورسائلها" وجماعات القطبيين . ومما لاشك فيه أن المجتمع قد تأثر بهذه التيارات الفكرية بين التشدد والاعتدال بحيث أصبح ميالاً إلى التدين بدرجات مختلفة مابين الاعتدال والغلو والتشدد دون تنظيم أو انتماء لجماعة أو لأى اتجاه فكرى محدد . ولكن مع ضعف المؤسسة الدينية وأزمة المصداقية ، فقد عرض أحياناً أفراد من المجتمع المصرى إلى اللجوء لغير المؤهلين فقهياً وسؤالهم والتعلم منهم ؛ مما يعرضهم أحياناً كثيرة للفهم المنقوص أو التفسير المغلوط ، وفى هذا مناخ مواتٍ لفرص تنامى التطرف أو التشدد وهو ما يهيئ لنمو العنف ويعطيه مشروعية .

وقد اقترب الحديث من العلاقة بين غياب الحريات السياسية ومنها حرية التنظيم – وظهور الشكل السرى وهم يرون أن هذا ما يخلق مناخاً مواتياً لثقافة الرفض وسلوك العنف والتصادم كما يغذى الفكر الانقلابى . وقد اتجهت الآراء فى إطار جلسات النقاش نحو أن مبررات تأصيل جواز العمل السرى داخل النظام الرسمى كان على أساس أن الدعوة الإسلامية لا تحتاج لترخيص من أحد ، خصوصاً إذا كان هذا النظام – فى تقييمهم – معادياً للإسلام .

وقد أثير جدل بين المفكرين والمتخصصين فى إحدى الجلسات حول الجماعة المقصودة فى الأحكام الإسلامية الصحيحة ، وقد أكدوا على أن كل الفقهاء والعلماء العدول أجمعوا على أن الجماعة المقصودة هى الأمة كلها وليست

جماعة محدودة ، وكذلك البيعة المقصودة هى بيعة أمير المؤمنين أى الحاكم العام وليس أمير أو رئيس الجماعة الخاصة . وأشاروا إلى أن هذه من المفاهيم المغلوطة الواجب تصحيحها من خلال برامج التجديد الثقافى على كل المستويات ولكل الفئات الاجتماعية .

واستكمالاً لمسار جلسات النقاش الجماعية لذوى الخبرة حول المكون الثقافى المهيىء للعنف السياسى فى المجتمع المصرى ، نرى من الأهمية التعليق على ما ورد من خلال قراءة المنطلقات الفكرية لهذا المكون الثقافى الذى ارتبط بتنامى الظاهرة محل الدراسة .. **والمنطلق الفكرى الأول** يؤكد على أن تزامن العلاقات الارتباطية للأسباب التى دفعت لتكوين ثقافة العنف سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى أو من واقع خصوصية المجتمع المصرى ، جعل من ظاهرة العنف السياسى عملية دينامية ذات تفاعل معقد يصعب تفسيره إلا بالبحث وراء جذوره التاريخية والاجتماعية والسياسية .

والمنطلق الفكرى الثانى هو أنه لا يمكن تجاهل دور النظام السياسى الدولى فى صناعة ظاهرة العنف السياسى ، الذى اهتز حينما خانته حساباته . ونقصد بذلك آلية خطيرة للحرب السياسية بين أكبر قطبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى خلال الثمانينات حول القضية الأفغانية حيث أطلق العنان لفكرة أن دولة شيوعية كافرة تعتدى على دولة إسلامية ، من قبل الأمريكان فكانت الدعوة لحرب إسلامية وتجييش الشباب المسلم للحرب فى أفغانستان . وقد قام الأمريكان بتمويلهم وتدريبهم وعندما عادوا لبلادهم استغلوا هذه الخبرة فى محاولة تغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة والعنف . وعلى الجانب الآخر دارت دائرة العنف وأصابت صناعة على المستوى الدولى .

ويأتى المنطلق الفكرى الثالث من واقع تاريخى إقليمى ، فمنذ سقطت

الخلافة الإسلامية وقامت دولة تركيا الحديثة سنة ١٩٢٤ ظهرت فى العديد من بلدان العالم الاسلامى إرهاصات لتكوين تيارات فكرية لإعادة ما يسمى بالخلافة الإسلامية . وقد تمثلت بعض هذه التيارات فى إقامة جماعات تنتهج العنف لمحاولة الوصول للسلطة وإسقاط الأنظمة وإقامة الخلافة .

وينبع المنطلق الفكرى الرابع لثقافة العنف من خصوصية المجتمع المصرى حيث يتركز منهج الغالبية العظمى للجماعات الإسلامية التى انتهجت العنف السياسى ومارسته من خلال قراءة لواقع المجتمع الذى غاب عنه المشروع القومى وأغلقت فيه أبواب الحريات العامة وغابت عنه العدالة الاجتماعية وضعف فيه دور المؤسسة الإسلامية المصرية المتمثلة فى الأزهر وزادت به أشكال القمع الأمنى وأهملت مؤسسات التنشئة وأصبح التعليم وهمياً والثقافة مشوشة والإعلام مستفزاً ويرعى قنوات فضائية مضللة القائمون عليها غير مؤهلين .

وقد ارتبطت هذه الإخفاقات فى السياسات العامة للنظام بتصعيد ثقافة العنف السياسى ، من خلال تفسير وتأويل لبعض نصوص الكتاب والسنة من وجهة نظر قيادات الجماعات المتطرفة والذى بنى على مؤلفات بعض المتشددين أمثال ابن تيمية وأبو الأعلى المودودى وسيد قطب بضرورة محاربة هذا الفساد وبوجوب الجهاد باعتباره فرض عين على كل مسلم .

والمنطلق الفكرى الخامس محورى بين تلك الحركات الإسلامية أو جماعات العنف وهو الوصول للحكم فإن الصراع بينهما وبين الأنظمة القائمة ، كان صراعاً بالدرجة الاولى على السلطة وإن بدا رفضاً للفساد أو لنظام مترهل ودعوى للصلاح والتغيير للأفضل .

إذا فإن الطريق إلى الحكم والسلطة كان هدفاً لأغلبية الجماعات الإسلامية

استلزم غطاء دينياً لتحقيق أهدافهم السياسية ، فالدين سلطان العقول عند المصريين ، ولكن اتسم هذا الغطاء بالتشدد والتطرف لإنتاج ثقافة العنف وتبرير ممارسته بالتأويل المغلوط للنصوص ، والأخطر هو تحويل هذا المكون الثقافى من التشدد والتطرف والعنف إلى جماهير المجتمع الواسع .

ونستخلص من ذلك أن استثمار الجماعات للواقع الاجتماعى المتردى المريض – وهو ما سبق مناقشته بالتفصيل – الذى يدعو للإحباطات واليأس ، لابد من معالجته حيث كشفت المناقشات بهده الدراسة عن أن هذا الواقع بمثابة أهم مبررات انتشار ثقافة العنف وإتاحة الفرص لإمكانية التخطيط والتنظيم للجماعات الإسلامية ذات الأيديولوچية المتطرفة واعتناق العنف أسلوباً ومنهجا لتحقيق أهدافها فى الوصول للسلطة .

ويمكن القول بأن أهم توصية تؤكد عليها نتائج الدراسة أنه مهما بلغت تكلفة الإصلاح فهى باقية من مدخرات حماية المجتمع وأمنه من تهديدات العنف السياسى . وعلى الجانب الآخر فإن كل ما ينفق فى المواجهات والآثار السلبية لأعمال العنف سيكون مهدداً ولا طائل من ورائه ، فالنتائج مرهونة بأسبابها، ومادامت أسباب العنف والمصادر التى تعوزه باقية على حالها ، فإن مضاعفتها ستستمر من سيئ إلى أسوأ وستظل تدور فى حلقة مفرغة لا أول لها ولا آخر .

المراجـع

١ – حرب ، أسامة الغزالى ، *العنف والسياسة فى الوطن العربى* ، عمان ، منتدى الفكر العربى ١٩٧٧ ، ص ١٦٧ .

٢ – عبيد ، منصور الرفاعى ، *الإسلام وموقفه من العنف والتطرف والإرهاب* ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ١٧٥ .

٣ – القرضاوى ، يوسف ، *الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم* ، القاهرة ، دار الصحوة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١٤ .

٤ – انظر فى ذلك بعض الدراسات ومنها : حفنى ، قدرى ، *ظاهرة العنف السياسى : رؤية نفسية* ، الندوة الفرنسية الخامسة ، ١٩٩٣ ، فايد ، سوسن ، *العنف السياسى فى المجتمع المصرى : الجماعة الإسلامية نموذجاً* ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠١١ ، مصطفى ، هالة ، الإسلام السياسى ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ .

٥ – روا ، أوليفيه ، *عولة الإسلام* ، لندن ، دار الساقى ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ .

٦ – يسين ، السيد ، مقالات عن التطرف الأيديولوچى والإرهاب ، *أزمة المجتمع العربى المعاصر* ، دار العين ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٨–١٩ .

٧ – حفنى ، قدرى ، *ظاهرة العنف السياسى : رؤية نفسية* ، الندوة الفرنسية الخامسة ، ١٩٩٣ .

٨ – مرجع سابق ، سنة ٢٠٠٤ ، ص ٣٠. .

٩ – ليلة ، على ، *تقاطعات العنف والإرهاب فى زمن العولة* ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٧ ، ص ١١٦ .

فايد ، سوسن ، *السياسات الاجتماعية والإرهاب* ، تحليل السياق النفسى الاجتماعى ، المؤتمر السنوى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٢٧ .

فايد ، سوسن ، *الخصائص النفسية والبيئية لأسر جماعات العنف السياسى* ، المكتبة المركزية بجامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٦٨ .

١٠– فايد ، سوسن ، *السياسات الاجتماعية والإرهاب* ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

١١– فايد ، سوسن ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

١٢– حفنى ، قدرى ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

١٣– تشارلز ، ساندرا ، ترجمة أدهم شاكر ، *عالم محفوف بالمخاطر* ، عصر العولمة ، السعودية ، الرياض ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٧ .

١٤– Bidmey, Darid, *Theoretical Anthropology,* Schockeem Books, New York, 1969, pp. 20-23.

١٥– حفنى ، قدرى ، *ظاهرة العنف السياسى* ، الندوة الفرنسية الخامسة ، القاهرة ، ١٩٩٣.

١٦- دانيال ، مارك هانز ، ترجمة أدهم شاكر عظيمة ، *عالم محفوف بالمخاطر* ، استراتيچيات الجيل القادم فى عصر العولمة ، السعودية ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧ .

١٧- خليل ، نجوى ، أسلوب المناقشة الجماعية ، *التعريف والمشكلات المنهجية والتطبيقية* ، ٢٠٠٦ ، ص ٢ .

١٨- المرجع السابق ، ٢٠٠٦ ، ص ٣ .

Abstract

POLITICAL VIOLENCE AS A PHENOMENONIN THE EGYPTIAN SOCIETY

"EXPERTS' OPENION ABOUT ITS CULTURAL COMPONENTS"

Sawsan Fayed

This study aims to search for the simulative causes and sources of the culture component formation, that initialized the growing of the phenomenon of the political violence in the Egyptian society, according to three levels:1- Regional and international level, 2- The local level according to the Egyptian community, 3- The cultural component which is associated with the lslamic movements in Egypt.

It has followed the discussion Group technique, trying to explain the cultural components in order to describe the growing of this phenomenon, based on a sample of experiencd psychologists, sociologists, politics, law and some of the specialists in media, intellectuals, and some of the specialists in the studies of the lslamic movements.

One of the most important results of the study is that the cultural component of violence is associated with dynamic historical roots. On the other hand the various point of views of the political violence groups included their misunderstanding of the interpretations of the lslamic texts and embracing the violence culture in order to achieve their political aims.